قول الشافعي في ذلك واما اختلافهم في اليد ففي موضعين احدهما في الحكم
والثاني في كيفية الاستدلال اما الحكم فقال الجمهور اهل العلم يجب ادخال
المرفقين في الغسل وقال زفر وابو بكر بن داود ومالك في رواية
اشهب لا يجب واما الاستدلال فان زفر وموافقيه اخذوا بظاهر
المعنى المشهور للموضوع لاالى وهو الغاية واما الجمهور فجعلوها
بمعنى مع ذلك شايع في اللسان جاء عند كافة الكوفيين وبعض
البصريين قال امرؤ القيس

له كفل كالدعص ليد الندا ۞ الى جاركن مثل الغبيط المذاب ۞

واستدل الشافعية او بعضهم بما روى عن جابر رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضا ادار الماء على مرفقيه وقالوا هذا
بيان لما ورد في الآية مجملا وافعاله صلى الله عليه وسلم تحمل على الوجوب
في بيان المجمل وفي هذا ضعف فان الآية ليس فيها مجمل بل هو في معنى الغاية
اظهر من المعية اذ هو المعنى الموضوع له ولا يستعمل في المعية الا نحو
وبعض اهل البصرة منعه وحاول بعضهم رد الشهادة بقائها على اصل
وضعها فقال الى هاهنا للاخراج لا للادخال لان اسم اليد يطلق على
العضو الى المنكب فلو لم ترد هذه الغاية لوجب غسل اليد الى المنكب
فلما دخلت الى اخرجت عن الغسل ما ادى على المرفقين فانتهى الاخراج الى
المرفقين فكانه قال واغسلوا ايديكم وارفقوا من المناكب الى المرافق في
هذا بعد ظاهر لما فيه من ايصال الغاية لمعنى غير مذكور وفصلها عن معنى
مذكور مقصود واحتمال المجاز لاستعارة اهون من ارتكاب هذا المجاز
البعيد ثم قال بعضهم وان سلمنا ان الى هنا معناها الغاية فالمغيا يدخل
في الغاية اذا كان من جنسه والمرفق من جنس اليد ولا يدخل ان كان من غير جنسه
كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وما قاله هذا غير خال من النزاع بل الصحيح
عدم الدخول مطلقا ووجه الدلالة عندي من حديث جابر رضي الله عنه قوله
كان اذا توضا ادار الماء على مرفقيه وهذا يدل على التكرار مع انه لم ينقل الينا ان النبي
صلى الله عليه وسلم اقتصر على دون المرفق فدل على دخوله وجوبا فان قلت يابى
كله كان يدل على الاستغراق على الصحيح عندالاصوليين قلت لا يدل على
الاستغراق في ذي الاقسام والانواع واما اذا لم يكن للفعل اقسام وانواع كالوضوء
فانها يدل على التكرار وضعا وعرفا او عرفا لا وضعا كما اختاره بعض المحققين
فان قال فلعله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك طلبا لاطالة الغرة فهو محمول على
الاستحباب قلت لا يحمل مثل هذا على طلب الغرة وانما يحمل عليه مثل ما روى

عن ابي هريرة

عن ابي هريرة رضي الله عنه انه غسل يده اليمنى حتى اشرع في العضد ثم اليسرى
كذلك ثم غسل رجله اليمنى حتى اشرع في الساق ثم اليسرى كذلك فقال هكذا
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا لا شعار الشروع في الاعضاء
بطلب الفضيلة وعدم اشعار الاداره بذلك وهذا كله ان صح حديث
جابر وليست اعلم صحته واما اذا لم يصح فحديث ظهر وافوى ثم امر
الله سبحانه بمسح الراس وهو واجب باجماع العلماء ولكنهم اختلفوا في مقدار
الواجب منه فذهب مالك والمزني واحمد في احدى الروايتين الى مسح كله
كسائر اعضاء الوضوء بدليل قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وفرضه ابو حنيفة
بالربع وذهب الشافعي وجماعة الى ان الفرض مسح بعضه واستدل الحنفية
بما روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته
وعمامته والشافعي لما را التخصيص فعله صلى الله عليه وسلم ببعض الراس
ورا الناصية لا تقدر بربع الراس اكتفى بما وقع عليه اسم المسح وبما يقع
عليه اسم فان قال فحديث المغيرة يدل على وجوب مسح الجميع لما فيه من
التكميل بالعمامة ولو لم يجب الجميع لما كمل بالعمامة التي هي حايل قلنا انما
يمضي ذلك دليلا للذي يجوز على العمامة ويترك العمامة منزلة الراس وهو احمد ووافقه
على ذلك جماعة واما عند من لا يجوزه كمالك والشافعي وابي حنيفة فلا يدل
وضعف الاستدلال به على ايجاب الجميع لما لحقه القياس لما فيه من الجمع
بين الاصل والبدل في فعل واحد وذلك لا يجوز والذي يظهر لي قوة
الاستدلال به وانه موافق للقياس وذلك انه عضو تدعو الحاجة الى ستره
ولا مشقة في مسح بعضه فوجب مسح الممسوح والاكتفا بالبدل عن المغسول
كما يفعل في الخمرة ويخالف الخفين فان في كشف بعض محل الفرض مشقة
وقد يدعو نزع البعض الى نزع الجميع بخلاف العمامة والعجب من الشافعية
كيف اعتمدوا هذا التضعيف وقالوا مستحب التكميل بالعمامة فجمعوا
بين البدل والمبدل وحكموا وجعلوا الاصل فرضا والبدل نفلا فهو خلاف
الاصول فانه لا يجوز ان يكون بدلا في النفل جاز ان يكون بدلا في الفرض ولم يجد
شيا يكون بدلا في النفل ولا يكون بدلا في الفرض ثم اختلف اصحابهم وغيرهم
من اهل المعاني في معنى الباء فذهب من قال يقول مالك الى ان الباء زايدة
واما معناها الالصاق الذي هو موضوع لها حقيقة اي الصقوا المسح براوسكم
وقيل ان معناها الاستعانة والاعتماد وان في الكلام حذفا وقلبا فان
المسح يتعدا الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا روسكم
بالماء وظهر قول الشافعي